

المعلوماتية الصحية في القانون



الحامي الدكتور بول مرقص *

تقوم وزارة الصحة ببناء خطة رعاية متكاملة وشاملة مع التركيز على البحوث والتعليم وتقوم بتمويل هذه المشاريع وإقتصديات الصحة للإستخدام الأمثل للموارد. كما وتعمل وزارة الصحة على تطوير القوة العاملة، فتقوم بتعيين موظفين ذوي كفاءة عالية وتطوّر الموارد البشرية. كجميع البيانات الإلكترونية، تكون خصوصية الفرد عرضة للخطر فيمكن أن تتعرض بياناته للسرقة أو أن تنشر للعلن. كما ويمكن أن يطلب الفرد تصحيح بياناته أو تحديتها. لذلك كان من المهم وضع إطار قانوني لتحديد حقوق الفرد وواجبات الشركات التي تقوم بحفظ البيانات الصحية العائدة له.

القانون اللبناني

لحظ قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي الصادر حديثاً تحت الرقم ٨١ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٨، المعلوماتية الصحية. ووضع الأطر القانونية لها^١.

بحسب المادة ٩١ من قانون المعاملات الإلكترونية، «يمنع جمع البيانات ذات الطابع الشخصي أو معالجتها إذا كانت تكشف بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن الحالة الصحية أو الهوية الوراثية أو الحياة الجنسية للشخص المعني. وإستثناءً على هذا المنع، هناك أربع حالات أجازها القانون:

- ١- عندما يكون الشخص المعني قد وضع هذه البيانات في متناول الجمهور أو وافق صراحةً على معالجتها، ما لم يوجد أي منع قانوني.
- ٢- عندما يكون جميع البيانات أو معالجتها ضروريين لوضع تشخيص أو تقديم علاج طبي من قبيل عضو في مهنة صحية.
- ٣- عند إثبات حق أو للدفاع عن حق أمام القضاء.
- ٤- في حال الحصول على ترخيص مسبق.

كما ونصت المادة ٩٧ من القانون نفسه، «تخضع للترخيص معالجة البيانات الصحية المتعلقة بالحالة الصحية أو الهوية الوراثية أو بالحياة الجنسية للفرد بموجب قرار يصدر عن وزير الصحة ضمن مهلة شهرين من تاريخ تقديم الطلب، وإلا فاعتبر مرفوضاً ضمناً عند إنقضاء المهلة.

* محامٍ في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة www.justiciabc.com، أستاذ في جامعة القديس يوسف.

سأهت الأستاذة راشيل حداد من جوستيسيا في البحوث الأيئلة إلى هذا المقال.

١- قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١ صادر في ١٠ تشرين الأول ٢٠١٨ - المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم ٤٥ تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٨ - المادة ٢

٢- https:// www.moh.gov.sa / Ministry/ News/ How we developed the e-Health strategy

٣- قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١ صادر في ١٠ تشرين الأول ٢٠١٨ - المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم ٤٥ تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٨

ويبّغ قرار الترخيص أو رفضه إلى وزارة الإقتصاد والتجارة وإلى مقدم الطلب».

أعطى القانون عبر نص المواد ٩٩ و١٠٠، الحق لصاحب البيانات ذات الطابع الشخصي أو لأي من ورثته في الإستعلام من المسؤول عن معالجة البيانات لمعرفة ما إذا كانت بياناته الخاصة موضوع معالجة أم لا. وعلى المسؤول أن يسلمه نسخة مفهومة غير مشقّرة عن البيانات المطلوبة أو لأحد من ورثته. كما ويحق لصاحب البيانات أن يطلب، إضافة إلى ما تقدم ذكره، تسليمه البيانات التالية: غايات المعالجة، فئاتها، مصدرها، موضوع المعالجة وطبيعتها، وتحديد الأشخاص الذين ترسل اليهم البيانات ذات الطابع الشخصي أو الذين يمكنهم الإطلاع عليها والغاية من هذا الإطلاع. ويمكن للمسؤول عن معالجة البيانات أن يستوفي بدلاً مالياً لقاء إعطاء نسخة عنها، على أن لا يتعدى البدل كلفة النسخ. كما وله أن يعترض على الطلبات ذات الطابع التعسّفي، لاسيما في ما يخص عددها أو طابعها المتكرر أو المنهجي. وعند حصول أي نزاع يقع عبء إثبات الطابع التعسّفي للطلبات السابق ذكرها على المسؤول عن معالجتها.

لجهة تصحيح وتحديث البيانات الصحية، نصت المادة ١٠١ من القانون السابق ذكره على حق كل من صاحب البيانات أو أحد ورثته طلب تصحيح وإكمال وتحديث أو محو البيانات غير الصحيحة أو الناقصة أو المنتهية الصلاحية أو غير المتوافقة مع غايات المعالجة أو تلك الممنوع معالجتها أو جمعها أو نقلها أو استخدامها. وإذا كانت البيانات موضوع التصحيح قد تم إرسالها إلى شخص ثالث، يجب على المسؤول عن معالجتها إبلاغ هذا الأخير بالتعديلات التي أجريت عليها. عملية تصحيح البيانات مجانية ويجب أن تتم خلال مهلة عشرة أيام على الأكثر من تاريخ إيداع الطلب. أمّا إذا أخذ المسؤول عن معالجة البيانات علماً بأحد الأسباب التي تلزمه بتعديلها أو الغائها، وجب عليه التصحيح تلقائياً.

ونصّت المواد ١٠٢ و١٠٣ من القانون نفسه، «لصاحب البيانات ذات الطابع الشخصي أو لأي من ورثته مراجعة المحاكم المختصة، لاسيما قاضي الامور المستعجلة وفقاً للاصول النزاعية لضمان ممارسة حق الوصول والتصحيح في ما خص البيانات ذات الطابع الشخصي المتعلقة به، أمّا إذا كانت البيانات تتعلّق بأمن الدولة الداخلي او الخارجي، فلا يمكن اطلاع صاحب هذه البيانات على بياناته موضوع المعالجة إذا كان ذلك يعرّض غاياتها أو أمن الدولة الداخلي أو الخارجي للخطر».

لجهة الأحكام الجزائية، نصت المواد ١٠٦ حتى ١٠٨ من قانون المعاملات الإلكترونية على العقوبات المفروضة عند الإخلال بإحدى الموجبات التي نظّمها القانون، «يعاقب بالغرامة من مليون ليرة لبنانية الى ثلاثين مليون ليرة لبنانية وبالحبس من ثلاثة أشهر حتى ثلاث سنوات او بإحدى هاتين العقوبتين:

١- كل من أقدم على معالجة بيانات ذات طابع شخصي دون تقديم تصريح، أو دون الاستحصال على ترخيص مسبق قبل المباشرة بعمله.

٢- كل من أقدم على جمع أو معالجة بيانات ذات طابع شخصي دون التقيد بالقواعد المقررة.

٣- كل من أقدم، ولو بالاهمال، على إفشاء معلومات ذات طابع شخصي موضوع معالجة لأشخاص غير مخولين الاطلاع عليها.

كما ويعاقب بالغرامة من مليون ليرة لبنانية الى خمسة عشر مليون ليرة لبنانية كل مسؤول عن معالجة بيانات ذات طابع شخصي رفض الاجابة في مهلة عشرة أيام عمل، أو أجاب بصورة غير صحيحة أو ناقصة على طلب الشخص المعني بالمعالجة أو وكيله في شأن حق الاطلاع أو التصحيح.

في حال تكرار أي فعل من الأفعال السابق ذكرها، تُشدّد العقوبات والغرامات من الثلث الى النصف».

على الصعيد الدولي المقارن

الولايات المتحدة الأميركية رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات الصحية حيث تم تشريع قوانين وإتفاقيات خاصة هدفها حماية خصوصية الفرد وحماية بياناته الصحية عند حفظها أو نقلها من النظام الإلكتروني لسجلات الرعاية الصحية.

نظّم قانون الخصوصية لسنة ١٩٧٤ (Privacy Act of 1974) المعلومات التي يتم جمعها من قبل الحكومة أو أي من الوكالات التابعة لها، ومنح الحق للشخص المعني بالإطلاع على ماهية المعلومات التي تم جمعها عنه.

واعتمدت الولايات المتحدة مبدأ السرية في حالات الإدمان على الخدرات والكحول، فتبقى هوية الفرد والتشخيص الطبي لحالته والعلاج المعطى له سرية، فبذلك تؤكد على خصوصية الفرد واعتبرت أن عدم أهليته ليس سبباً لنشر أو توزيع بياناته.

بالإضافة إلى ما تقدم، في سنة ١٩٦٥ تم إنشاء لجنة مشتركة لإعتماد منظمات الرعاية الصحية (The Joint Commission on Accreditation of Healthcare Organizations) هدفها تقييم هذه المراكز في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

كما تم تشريع قانون المعلومات الصحية من أجل الصحة الإقتصادية والسرية في سنة ٢٠٠٩

Health Information Technology for Economic and Clinical Health Act وقانون قابلية التأمين الصحي والمساءلة في سنة ١٩٩٦ Health Act Portability and Accountability Act (The Health Insurance).

لم تكن الخطوات السابقة كافية، فقامت الولايات المتحدة بتشريع قانون الرعاية الميسورة (Affordable Care Act) في سنة ٢٠١٠، والهدف منه تخفيض كلفة الخدمات الصحية وتأمينها للأشخاص غير المضمونين ببرنامج الرعاية. واللافت في هذا القانون هو البند ١٥٥٧

PHILIPS MRI Ingenia Provida 1.5T - CS Design Award 2019

- High quality imaging with proven digital technology
- Higher throughput with simplified, highly guided workflow
- Up to 79% faster patient set up time
- Below 8 minutes routine exams
- ScanWise Implant Solution, a key to confidence with MR Conditional implants
- Dramatically improved patient experience, ComforTone
- AutoVoice, and Breeze Coils.



Simple - Fast - Easy

ترقبوا عام
2020

Neuviz 16 Classic with 32 rows of detector

- Full range of low dose solutions: Organ safe, 3D dose modulation, Dose check, Pediatric protocols
- High definition imaging: 1024x1024 matrix imaging
- Powerful Post Processing applications: Brain and Body Perfusion, Lung Density and Nodule Analysis, Virtual Endoscopy and Colonoscopy, Vessels Analysis, Digital Subtraction Angiography, Dental CT



- Gantry aperture: 70 cm
- Patient load up to 205 Kg
- Slice thickness up to 0.625 mm
- Rotation time for axial scan: 0.78 s

ترقبوا عام
2020

مركز التآخي للتشخيص الطبي
Taakhi Medical Diagnostics Center

بيروت حارة حريك الشارع العريض - سنتر صولي طابق أول
TEL:01555172 - Whatsup:70009464

إستناداً إلى ما تقدم، من الثابت أن المعلوماتية الصحية خطوة ثابتة نحو التقدم في المجال الصحي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مزاياها العديدة، فتحفظ الوقت وتؤمن الرفاهية للمواطن بسهولة الإجراءات وسرعة إنجازها عبر تسخير أدوات التكنولوجيا في العمل. بالإضافة إلى عدم وجوب حضوره شخصياً من أجل الحصول على الخدمات التي لا تستوجب حضوره الشخصي. يؤدي ذلك إلى تقليل الضغوط على وزارة الصحة مما يساهم في تحسين هذا القطاع.

بالإضافة إلى ذلك، تكنولوجيا المعلومات مهمة في عصرنا هذا، فمع ضغوطات الحياة الكثيرة قد ينسى الأهل مواعيد تطعيمات أولادهم الضرورية، التي إذا تم إغفالها قد تعرض سلامتهم وصحتهم للخطر. فالיום وبفضل هذا البرنامج، تصل رسالة نصية عبر الهاتف بمثابة تذكير بمواعيد التطعيمات. بذلك، لا يوجد أي مبرر لعدم القيام بالمراجعات الطبية، التي وعلى الأمد الطويل، تؤدي إلى زيادة نمو المجتمع وتقلل من نسبة الحالات المرضية خاصة عند الأطفال.

الذي حظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل الوطني أو نوع الجنس أو السن أو الإعاقة في برامج وأنشطة صحية معينة^٤ أخيراً وليس آخراً، وقع الرئيس الأميركي السابق «باراك اوباما» في سنة ٢٠١٦ "Cures Act". والهدف من هذا القانون هو تعزيز وتحسين قانون الرعاية الصحية الإلكترونية وإضفاء الطابع الشخصي عليه^٥.

على الصعيد العربي

بدأت المملكة العربية السعودية تنفيذ رؤيتها للصحة الإلكترونية منذ سنة ٢٠١١. من خلال وضع إستراتيجية عمل تنقسم على مرحلتين تمتد كل منها على خمس سنوات. ووضعت المملكة مبادئ وقواعد مدروسة وثابتة بنت على أساسها خطة عملها. أبرزها: التوافق مع خطة عمل وزارة الصحة، العمل على تطوير الإمكانيات والقدرات العملية، إدارة التغييرات والتقليل من المخاطر التي يمكن أن تطال المستخدم^٦.

كذلك الامارات العربية المتحدة، الكويت، والبحرين.

٤- <https://www.congress.gov/bill/111th-congress/house-bill/3590> - Patient Protection and Affordable Care Act -

٥- <https://www.ushealthonline.com/resources/healthcare/important-laws-and-regulations-in-health-informatics> -

٦- <https://moh.gov.sa/ministry/electronic-services-and-sustainable-development> -

نقابات

شرف ابو شرف نقيباً لأطباء لبنان في بيروت

نتيجة مشرقة للنقابة، شاكرا «كل من عاوننا وأمد يدي للجميع لنتمكن من اكمال المسيرة التي بدأناها». لافتاً إلى أن «النقابة بحاجة إلينا جميعاً لنتمكن من النهوض من المشاكل التي تعاني منها»، ومشهداً على انه «إذا لم تكن يداً واحدة ونعمل معا تحت سقف القانون لا يمكننا ان نصل الى اي مكان»، مؤكداً «وجود حلول لكل المشاكل». وإذ أمل في أن «تكون الانتخابات باتت ورائعاً، وأن نتطلع إلى الأمام للنهوض بالنقابة بما يليق بها وبالطبيب وبلبنان». شكر بو شرف للطبيين ابو مرعي وزغبي انسحابهما لمصلحته.

فاز الدكتور شرف بو شرف بمنصب نقيب لأطباء لبنان في بيروت بالتركية. وفاز بعضوية المجلس كل من الاطباء: وسيم بيطار، برنار جرباقة، يوسف حداد، تغريد حاج علي، دريد عويدات، اسامة شمس وكريكور اجيديان. وبعد اعلان النتائج، اعتبر بو شرف أن «الانتخابات هي صورة مشرقة، وأعطت



سليم أبي صالح نقيباً لأطباء لبنان في طرابلس

ووصف عياش عملية الإنتخاب بالعرس الديمقراطي الذي شارك فيه الأطباء وسط اجواء تؤكد الثقة بالعمل النقابي والإجتماعي. شاكرا لرئيس مصلحة الصحة في الشمال الدكتور جمال عبود تمثيله لوزير الصحة الدكتور جميل جبج في اليوم الانتخابي في طرابلس.

فاز الدكتور سليم أبي صالح بمنصب نقيب أطباء لبنان- طرابلس. بعد إعلان نتائج عملية الإقتراع التي جرت في مقر النقابة لإنتخاب نقيب جديد. وأعلن النقيب السابق الدكتور عمر عياش فوز ٤ أعضاء جدد في مجلس النقابة وفق ما يلي: يحي صالح، عمر شهال، محمود علم الدين، وناصر الأسعد.